

مدى إرتباط إستثمارات شركات التأمين القومية بعمليات التكوين الرأسمالى للمجتمع

د. هبة المنعم البهائى
تجارة حلمات

و

د. محمد عبد العزيم النعالي
تجارة النصوة

تقوم المنشآت المالية الوسيطة بأداء دورا هاما
فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .
وتزداد تلك الاهمية فى المجتمعات النامية بصفة خاصة
باعتبار ان تلك المنشآت هى الوسيلة والركيزة الاساسية
التي يعتمد عليها لتجميع المدخرات والفوائض المالية
من الوحدات ذات الفوائض المالى المؤقت او الدائم .
ويقع على عاتق تلك المنشآت توجيه تلك المدخرات
والفوائد المالية الى الاستثمار ، ذلك الاستثمار الذى
يساهم فى عمليات التكوين الرأسمالى للمجتمع . (1)

(1) George H. Hempie and Jess B. Yawitze ,
Financial management of Financial institutions,
(New Jersey : prentice-Hall, 1976), P.2.

وتعتبر شركات التأمين من اهم المنشآت الوسيطة (١) التي تقوم بدور هام في الوساطة المالية بين تلك الوحدات التي تتمتع في وقت او آخر بفوائض مالية دائمة او مؤقتة (حيث الدخل اكبر من الاستثمار المطلوب) وتلك الوحدات ذات الاحتياج المالي المؤقت او الدائم (حيث الدخل اقل من الاستثمار المطلوب) .

(١) على الرغم من اعتقادنا بأن نوع التأمين على الحياة وتكوين الاموال هو الذي يعتبر وسيلة من وسائل تجميع المدخرات ، الا انه لمعوية فصل هذا النوع من التأمين عن غيره من فروع التأمين الاخرى في مصر حيث ان ميزانية اى شركة تأمين تظهر بصورة مجمعة لجميع فروع التأمين ، بالاضافة الى ان فروع التأمين الاخرى تجمع فوائض واحتياطيات (الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لها) تقوم باستثمارها في اوجه الاستثمار المختلفة فانه يمكن اعتبار شركات التأمين بفروعها المختلفة منشآت مالية وسيطة .

انظر:

Polakoff, M.E. and T.A. Durkin and others, O.P.cit, PP. 149,150.

وتؤدي عمليات التكوين الرأسمالى دورا رئيسيا فى اقتصاديات الدول المختلفة ، فالاهداف الاقتصادية للدولة مثل زيادة معدلات التوظيف ، زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، زيادة مستويات الدخل ، زيادة معدلات الناتج القومى وغير ذلك من اهداف ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات الادخار / الاستثمار . (١)

وترتبط عمليات التكوين الرأسمالى للمجتمع بعدة عناصر مالية Financial Factors مثل الاقراض والاقتراض ، خلق الاصول المالية ، دور الوسطاء الماليين ووظائف النقود والاسواق المالية وغير ذلك من العناصر (٢) ايضا يرتبط الادخار بالتكوين الرأسمالى ، فمن المعروف ان الادخار هو اساس التكوين الرأسمالى فكلما زاد حجم الادخار كلما ارتفع معدل التكوين الرأسمالى . (٣)

(١) د. عبد المنعم احمد التهامى ، التمويل : مقدمة فى المنشآت والاسواق المالية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، طبعات مختلفة ، ص ٢٥ .

(٢) Polakoff, M.E., and T.A. Durkin and others, financial institutions and markets 2nd ed., (Boston, Houghton mifflin co., 1981), P.3.

(٣) د. حمدي زهران ، التنمية الاقتصادية ، النظرية والتحليل ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٢٤٤ .

نخلص مما سبق ان شركات التأمين القومية تعتبر من اهم المنشآت المالية التي تعمل في مجال تجميع الفوائض للاموال . هذا بالإضافة الى اعتبارها من اهم المنشآت المالية الوسيطة التي تقوم بحري الاموال للاستثمار او ما يعرف بالارادة القابلة للاقراض

Supply of Loanable Funds

ويمكن التدليل على ذلك بقياس حجم الاصول المالية التي تمتلكها شركات التأمين القومية والتي تمثل التزامات مالية على تلك الوحدات (١) الاقتصادية التي امدتها شركات التأمين بالاموال المجمعة لديها .

والجدول التالي جدول رقم (٢) يوضح حجم وقيمة الاصول المالية لشركات التأمين القومية بالنسبة الى اجمالي الاصول التي تمتلكها تلك الشركات

(١) يقعد هنا بلفظ الاصول المالية تلك الاصول التي تستمد قيمتها من التعهدات التي يأخذها مصدر هذه الاصول على انفسهم مثل الاوراق المالية كالاسهم والسندات والقروض وشهادات الاستثمار وغيرها .

ومن الجدول السابق نجد ان :

(١) تمثل المحفظة الكلية لشركات التأمين القومية شركة مصر للتأمين ، شركة الشرق للتأمين ، شركة التأمين الاهلية المصرية ، الشركة المصرية لامادة التأمين (في المتوسط حوالي ٣٦٢ % من اجمالي محافظ المؤسسات المالية الوسيطة وهي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة .

(٢) تأتي الاهمية النسبية للمحفظة الكلية لشركات التأمين القومية في المرتبة الرابعة بعد ان كانت تحتل المرتبة الثانية سنة ١٩٧٥ والمرتبة الثالثة سنة ١٩٧٦ وقد يرجع ذلك الى دخول وسطاء ماليون جدد مثل بنوك الاستثمار والاعمال .

(٣) زاد حجم اجمالي محفظة شركات التأمين القومية من ١٧٧٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ٤٨٦٣ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ (بزيادة قدرها ٣٠٨٩ مليون جنيه بنسبة وزيادتها قدرها ١٧٤ %)

ويتضح من الجدول رقم (٢) ان اجمالي الاموال المالية تشكل الجزء الاكبر من اجمالي المحفظة الكلية لشركات التأمين القومية وان حجم هذه الاموال في ازدياد مضطرب حيث زادت نسبة تلك الاموال من ٧٣ ٪ سنة ١٩٧٥ الى ٨٧ ٪ سنة ١٩٨٠ مما يستدل منه على اهمية شركات التأمين القومية في عرض الاموال القابلة للاقتراض .

دور شركات التأمين القومية في استثمار المدخرات وفوائض الاموال الوطنية :

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية حجم الاستثمارات القومية والتي يمكن قياسها باجمالي الاستثمارات الثابتة ، ومن ناحية اخرى ترتبط تلك الاستثمارات القومية بحجم الاموال القابلة للاقتراض . وباعتبار ان شركات التأمين من المنشآت المالية التي تلعب دورا هاما في تجميع المدخرات وفوائض الاموال وعرضها للاستثمار فانها من المفترض ان يكون هناك ارتباطا وثيقا بين حجم الاستثمارات القومية وحجم ونوعية الاستثمارات الخاصة بشركات التأمين .

وباعتبار شركات التأمين القومية ضمن المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر ركيزة المجتمع

جدول رقم (٢)
حجم ونسبة الاصول المالية كمكون من مكونات المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية
(لاقرب مليون)

البنود	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
الاصول المالية :						
(١) اوراق مالية	٥٠	٥٥	٧٠	٨٩	١٠٦	١٤١
(٢) قروض	٦	٦	٦	٧	١٠	١٧
(٣) ودائع بالبنوك	٤٤	٥١	٥٦	٧٧	٨٩	١٢٩
(٤) نقديّة	٤	٥	٧	٨	٩	١١
(٥) مدينوعمليات التأمين	١٠	١٣	١٢	١٧	١٥	٢٣
(٦) ارصدة لدى شركات التأمين و اعادة تأمين	١٢	١٣	١٧	٢٧	٤٠	٨٠
(٧) مدينون و ارصدة مدينة اخرى	٣	٥	١١	١٢	١٥	٢٤
اجمالي الاصول المالية	١٢٩	١٤٨	١٧٩	٢٣٧	٢٨٤	٤٢٥
اجمالي الاصول (المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية نسبة اجمالي الاصول المالية الى المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية	١٧٧	١٩٤	٢١٧	٢٨٤	٣٤١	٤٨٦
المصدر:	٧٣	٧٦	٨٣	٨٣	٨٣	٨٧

- بيانات هذا الجدول مستمدة من الكتاب السنوي الاحصائي عن نشاط سوق التأمين في مصر ، اعداد مختلفة .
- الاختلافات بين الارقام القومية والاجمالية ناتجة من عمليات التقريب

والاجتماعية ان تسترشد عند وضع خططها الاستثمارية
بخطط الدولة الاستثمارية .

واذا ما حاولنا دراسة دور شركات التأمين
القومية في استثمار المدخرات والفوائض المالية
المجمعة لديها فان الجدول التالي (جدول رقم ٣)
يوضح تطور الاستثمارات الثابتة الاجمالية والممثلة
للاستثمار القومي بغرض التنمية الاقتصادية وتطور
استثمارات شركات التأمين القومية عن الفترة
من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨٠/١٩٨١ .

في تحقيق اهدافه الاقتصادية والقومية خصوصا وان تلك
الشركات مملوكة للدولة وتعتبر احدى أدواتها الاساسية
 لتمويل خطط (١) التنمية الاقتصادية المختلفة فكثيرا
 ما نجد ان شركات التأمين القومية تفع ضمن اهدافها
 العمل على زيادة (٢) الدخل القومي وعدالة توزيعه
 وتحسين ميزانية النقد الاجنبى والميزان التجارى
 وغير ذلك من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية
 بالاضافة الى تمشى السياسة الاستثمارية لشركات
 التأمين مع خطط التنمية الاقتصادية للدولة (٣) . وهذا
 يعنى انه حتى يمكن لشركات التأمين القومية
 ان تساهم مساهمة فعلية فى تنفيذ الاهداف الاقتصادية

-
- (١) صلاح السمطاوى ، دور المدخرات التأمينية فى
تمويل خطط التنمية الاقتصادية ، مجلة مصر
للتأمين العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٦ .
 - (٢) على كامل ، رسم سياسة استثمارية لاموال
شركة اعادة التأمين ، مجلة الحارس ، الشركة
المصرية لاعادة التأمين ، العدد ٥٩ ، ديسمبر
١٩٨٢ ، ص ٢١ .
 - (٣) د. فتحى محمد ابراهيم ، اساسيات الاستثمار فى
شركات التأمين ، مجلة مصر للتأمين ، العدد
الرابع ، مارس ١٩٨١ ، ص ٦ .

جدول رقم (٣)
تطور استثمارات شركات التأمين القومية
المعتمدة بالاستثمارات الأجنبية الاجمالية

السنة	الاستثمارات الأجنبية الاجمالية (١)	معدل الزيادة السنوية للاستثمارات الأجنبية الاجمالية (٢)	الاستثمارات الأجنبية (ب) الوطنية (٣)	الاستثمارات الأجنبية الوطنية (٤)	معدل الاستثمار في شركات التأمين الوطنية (٥)	معدل الاستثمار في شركات التأمين الوطنية (٦)	نسبة المنفي في حجم الاستثمارات في شركات التأمين الوطنية الى الاستثمارات الاجمالية (٧)
١٩٧٥	١٢٤٥	-	١٤١	١٤١	١٠	٧٧٠١	-
١٩٧٦	١٢٥١	٠,٤٨%	١٥١	١٥١	١٦	١٠٠١٠	٧٨٠
١٩٧٧	١٣٣٦	٧,٦٨%	٢١٧	٢١٧	٥٢	٣١٣١٣	٢٩٨
١٩٧٨	١٣٧٥	٢,٩٢%	٢١٧	٢٥٨	٣٩	١٧٨١	٢٣١٩
١٩٧٩	١٤٠٦	٢,٢٤%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	١٢١٤
١٩٨٠	١٤٥١	٣,٥٦%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨١	١٥٥١	٦,٩٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٢	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٣	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٤	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٥	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٦	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٧	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٨	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٨٩	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٠	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩١	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٢	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٣	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٤	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٥	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٦	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٧	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٨	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
١٩٩٩	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٠	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠١	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٢	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٣	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٤	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٥	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٦	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٧	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٨	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠٠٩	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠١٠	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠١١	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠١٢	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩
٢٠١٣	١٥٥١	٠,٠٠%	٢٤٢	٢٤٢	٥٥	١٧٨١	٢٣٠٩

المصدر : (١) البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مطبعة ٣٦ ، العدد الاول سنة ١٩٨٣ ، ص ١١٣٣ .
(٢) النشرة السنوية للمساهمة للتأمين ، المجلس القومي للتأمين في مصر ، من النشرة السنوية الاقتصادية ١٩٨٣ .

(١٣)

ويتضح من الجدول السابق مايلي :

- (١) تزايد حجم كل من الاستثمار الثابت الاجمالي واستثمارات شركات التأمين القومية حيث زاد حجم الاستثمار على المستوى القومي من ١٢٤٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ٤٠٦٢ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بمعدل زيادة قدرها ٢٢٢,٢٧٪ ايضا زاد حجم استثمارات شركات التأمين القومية من ١٤١ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ٣١٣ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بمعدل زيادة قدره ١٤٢,٢٦٪ .
- (٢) تزايد معدل النمو لكل من اجمالي الاستثمار الثابت واستثمارات شركات التأمين القومية للسنوات من ١٩٧٥ الى سنة ١٩٨٠ فيما عدا سنة ١٩٧٩ حيث تناقص هذا المعدل لكل من اجمالي الاستثمار الثابت واستثمارات شركات التأمين ليبلغ ١٧,٣٠٪ للاول ، ١٧,٨١٪ للثانية .
- (٣) تنازل نسبة مساهمة الاستثمارات الجديدة لشركات التأمين القومية بالنسبة الى حجم الاستثمار الثابت الاجمالي حيث تراوحت هذه النسبة من ٨٪ سنة ١٩٧٥ الى ٢,١٩٪ سنة ١٩٧٨ .

هذا وقد يستدل من التحليل السابق الى ان شركات التأمين القومية لم تساهم مساهمة فعالة

وفي دراسة لتقييم ادارة الاستثمار في البنوك العامة والخاصة بجمهورية مصر العربية في ضوء المحددات البيئية ، تم دراسة درجة العلاقة بين بنوك الاستثمار والتوظيف في البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال اجمالا وتفصيلا وبين مجموعة من العوامل المؤثرة على مستوى البنك وعلى المستوى القومى ، وكان من بين هذه المجموعة الاخيرة مؤثر حجم الاستثمار القومى الثابت و اشارت نتائج هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة احصائية بين حجم الاستثمار الاجمالى للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال مجتمعة وبين اى من المتغيرات المصرية على مستوى البنك أو المتغيرات القومية بما فيها اجمالاً الاستثمار القومى مما دفع الباحث الى استخلاص النتيجة الآتية :

" ان تطور حجم هذه الاستثمارات لا يرتبط بتخطيط محكم او أية معايير ترتبط بحجم النشاط المصرفى او حاجات الاقتصاد القومى وما به من متغيرات" (١)

(١) د. طلعت اسعد عبد الحميد، " تقييم ادارة الاستثمار فى البنوك العامة والخاصة "، فى جمهورية مصر العربية فى ضوء المحددات البيئية (مدخل كمى) المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة ، المجلد الخامس ، العدد الثانى ، ١٩٨١ ، العدد الاول ، ١٩٨٢ ، ص ١١٧ .

فى استخدام المدخرات وفوائض الاموال المجمعـة لديها فى تمويل خطط الدولة الاستثمارية لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا بالاضافة الى الاستدلال على ان القائمين على رسم السياسات الاستثمارية لشركات التأمين القومية قد لا يسترشدون بمؤشر اقتصادى هام الا وهو حجم الاستثمار الثابت الاجمالى للدولة عند وضع الخطط الاستثمارية لشركاتهم على الرغم من اعتماد الدولة فى تنفيذ خططها الائتمانية لزيادة معدلات التكوين الرأسمالى للمجتمع على تلك الشركات باعتبارها ركيزة من ركائز المجتمع لتجميع فوائض ومدخرات الوحدات الاقتصادية للدولة .

هذا ويرى البعض انه يجب ان تزداد نسبة مساهمة شركات التأمين فى تمويل خطط الدولة الاقتصادية خاصة وان " استثمارات شركات التأمين تتلاءم مع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية بسبب المدى الطويل لاستثمارات شركات التأمين . (١)

(١) سعد هادق بحيرى ، السياسات الاستثمارية فى شركات التأمين المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١ ، ص ٨٠ .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على البحث عن مدى صحة أو خطأ الفروض الآتية :

الفرض الأول :

لا يتأثر حجم المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين القومية بمتغيرات او اكثر من المتغيرات الآتية :

أولاً : المتغيرات الاقتصادية القومية :

(أ) الاستثمارات الشابتة الاجمالية القومية .

(ب) حجم محفظة الاوراق المالية والاستثمارات الاخرى للبنوك التجارية القومية .

ثانياً : المتغيرات التأمينية الداخلية :

(ج) اجمالى حقوق حملة الوثائق لهـذه الشركات .

(د) حجم المحفظة الاجمالية لهـذه الشركات .

المشكلة محل الدراسة :

تتمثل المشكلة محل البحث فى السؤال التالى :

" هل يتأثر او يرتبط حجم ونوعية المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين المهرية بمؤشر او اكثر من المؤشرات الاقتصادية القومية مثل الاستثمارات الشابتة الاجمالية القومية ، حجم محفظة الاوراق المالية للمنشآت المالية المنافسة كالبنوك التجارية القومية او بمتغير او اكثر من المتغيرات الداخلية مثل اجمالى حقوق حملة الوثائق وحجم المحفظة الاجمالية لهـذه الشركات ؟ "

ويرجع السبب فى اشارة هذا السؤال الى ما تمت ملاحظته من التحليل السابق من انه على الرغم من ان شركات التأمين القومية تعتبر من اهم المنشآت المالية المملوكة للدولة والتي يعتمد عليها المجتمع فى احداث التغيرات الاقتصادية المنشودة فى زيادة زيادة الناتج القومى عن طريق الاستثمار القومى والمتمثل فى اجمالى الاستثمار الشابت والذى بدوره يساعد على زيادة معدلات التكوين الرأسمالى ، الا أن هذه الشركات لم تكن على ذلك المستوى المطلوب من حيث تمش سياساتها الاستثمارية مع خطط الدولة الاستثمارية .

الفرض الثاني :

لا تتأثر نوعية المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين القومية متمثلة في محفظة الاوراق المالية ، محفظة الاستثمارات العقارية ، محفظة القروض ، محفظة الودائع بالبنوك بمتغير او اكثر من المتغيرات الاتية :

أولا : المتغيرات الاقتصادية القومية :

(أ) الاستثمارات الثابتة الاجمالية القومية .

(ب) حجم محفظة الاوراق المالية والاستثمارات الاخرى للبنوك التجارية القومية .

ثانيا : المتغيرات التأمينية الداخلية :

(ج) اجمالى حقوق حملة الوثائق لهـذه الشركات .

(د) حجم المحفظة الاجمالية لهـذه الشركات .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على السؤال السابق طرحه سابقا لتقدير :

(١) مدى تأثر حجم المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين القومية والمحافظ الفرعية المكونة لهـذه المحفظة الاجمالية بالمتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بهـذه الشركات والمتمثلة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل حجم الاستثمار القومي الثابت وحجم محفظة الاوراق المالية للبنوك التجارية القومية وكذلك المتغيرات البيئية الداخلية لهـذا والمتمثلة في اجمالى حقوق حملة الوثائق وحجم المحفظة الاجمالية لهـذه الشركات .

(٢) مدى مساهمة شركات التأمين القومية في عمليات التكوين الرأسمالى للمجتمع .

(٣) مدى استرشاد القائمين سادارة المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين القومية والمحافظ الفرعية المكونة لهـذه المحفظة الاجمالية عند وضع الخطط الاستثمارية بالمتغيرات الخارجية والداخلية المرتبطة بتلك الخطط .

حدود الدراسة :

افتتح مجتمع البحث على كل شركات التأمين القومية اى المملوكة للدولة وهى :

(١) شركة مهر للتأمين .

(٢) شركة الشرق للتأمين .

(٣) شركة التأمين الاهلية المصرية .

(٤) الشركة المصرية لاعادة التأمين .

ويرجع الاساس وراء اقتحام مجتمع البحث على الشركات السابقة الى مايلى من الاسباب :

(١) حداثة دخول شركات التأمين الخاصة الى سوق التأمين فى مصر ، فتاريخ تأسيس شركة قناة السويس للتأمين هو ١٢ اكتوبر سنة ١٩٧٩ وتاريخ تأسيس شركة المهندس للتأمين هو ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨٠ وتاريخ تأسيس شركة الدلتا الدولية للتأمين هو ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠. (١)

(١) الهيئة المصرية العامة للتأمين ، الكتاب السنوى عن نشاط سوق التأمين فى مصر ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ص ٤٥٧ ، ص ٤٥٨ .

(٢) شمول البيانات لفترة ٦ سنوات من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

(٣) التزام شركات التأمين القومية بالخطا الاقتصادية للدولة باعتبار انها اداة الدولة فى تنفيذ سياساتها الاقتصادية .

الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة :

تغطى الدراسة الفترة الزمنية من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ وتم اختيار هذه الفترة لتوافر البيانات بالإضافة الى انها سنوات تالية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تهدف اساسا الى تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية .

بيانات الدراسة :

تم تجميع البيانات اللازمة لاجراء هذه الدراسة من الكتب الاحصائية السنوية التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للتأمين وعلى النشرات التى يصدرها كل من البنك الاهلى المصرى والبنك المركزى المصرى عن التطورات المعرفية ، بالإضافة الى الكتب الاحصائية السنوية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

اتبع فى اجراء هذه الدراسة الاساليب العلمية المتعارف عليها وهى :

أولا : الأسلوب المكتبى :

وتضمن هذا الاسلوب جمع وتحليل المعلومات المتاحة المتعلقة بشركات التأمين الوطنية ودورها فى الاقتصاد القومى من مصادرها التاريخية بالإضافة الى الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت موضوع هذه الدراسة أو موضوعات اخرى مشابهة .

ثانيا : الاسلوب الكمى :

وتضمن هذا الاسلوب القيام بدراسة كميّة تمثلت فى استخدام اسلوب من الاساليب الاحصائية المتعارف عليها وهو اسلوب الانحدار المتعدد Step-wisw regression وتم تطبيق هذا الاسلوب بالطريقة التى تمكن من الحصول على النموذج الذى يعطى اكبر معامل ارتباط R^2 (م) والذى تم تطويره بواسطة J.H.Good night وتعتبر هذه الطريقة طريقة مماثلة فـ

الكفاءة لاساليب تحليل الانحدار الاخرى . (1)

وطبقا لهذه الطريقة يتم استخراج افضل نموذج ذو متغير واحد مستقل ، افضل نموذج ذو متغيرين مستقلين وهكذا . ويتم ذلك بايجاد المتغير المستقل الذى يعطى اعلى معامل تحديد (م) للنموذج ذو المتغير الواحد وبعد ذلك يتم ادخال متغير اخر تيزيد من قيمة معامل التحديد للنموذج وحتى يتم الحصول على افضل نموذج ذو متغيرين مستقلين يتم مقارنة القيمة التى يضيفها كل متغير فى النموذج بالقيمة التى يضيفها كل متغير فى النموذج بالقيمة التى يضيفها اى متغير خارج النموذج لتقدير ما اذا كان فى احلال هـذا المتغير اى تأثير على معامل التحديد بالزيادة ام لا . وبعد اتمام كافة الاحلات يتم تحديد ذلك النموذج ذو المتغيرين ، الذى يعطى اعلى معامل تحديد للنموذج .

(1) Statistical Analysis System , SAS
USER'S GUIDE, 1979 ed., Raleigh ,
North carolina , USA., PP. 391-392.

اما المتغيرات المستقلة والتي سوف يختبر تأثيرها على العوامل التابعة السابقة فتتكون من اربعة متغيرات هي: (١)

- (١) المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية (س١)
- (٢) المحفظة الخاصة بحقوق حملة الوشائق لشركات التأمين القومية (س٢) .
- (٣) المحفظة الخاصة بالاوراق المالية والاستثمارات الاخرى للبنوك التجارية القومية (س٣)
- (٤) الاستثمارات الثابتة القومية الاجمالية (س٤) .

ويأخذ النموذج الشكل الاتي :

$$ص١ = داله (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)$$

$$ص٢ = داله (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)$$

$$ص٣ = داله (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)$$

$$ص٤ = داله (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)$$

$$ص٥ = داله (س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤)$$

(١) وحدة قياس هذه المتغيرات هي " مليون جنيه "

ونكرر الخطوات السابقة للوصول الى افضل نموذج ذو ثلاثة متغيرات وافضل نموذج ذو اربعة متغيرات .

النموذج الاحصائي :

تم بناء النموذج الاحصائي بالكيفية التي تمكن من اختبار الفروض السابق تحديدها ويتكون هذا النموذج من خمسة متغيرات (١) تابعة وهي :

- (١) محفظة الاستثمارات الكلية لشركات التأمين القومية (ص١)
- (٢) محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية (ص٢)
- (٣) محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية . (ص٣)
- (٤) محفظة القروض لشركات التأمين القومية (ص٤)
- (٥) محفظة الودائع بالبنوك لشركات التأمين القومية . (ص٥)

(١) وحدة قياس هذه المتغيرات هي " مليون جنيه "

وفيما يلي مناقشة موجزة لمفاهيم المعطلحات السابقة :

(١) محفظـة الاستثمارات الكلية لشركات التأميـن القومية (ص ١) :

وتشمل هذه المحفظة اجمالي المحافظ الآتية :

محفظة الاوراق المالية (ص ٢) ، محفظة الاستثمارات (ص ٣) محفظة القروض (ص ٤) ، ومحفظة الودائع بالبنوك (ص ٥) .

(٢) محفظة الاوراق المالية لشركات التأميـن القومية (ص ٢) :

وتشمل الاوراق المالية الحكومية وأوراق مالية اخرى والاوراق المالية للشركات التي لم تزاو ل اعمالها بعد وحصص شركات التأمين في شركات جديدة بالاضافة الى المستثمر نظير المجنب لشراء سندات حكومية وتشمل الودائع بالبنك المركزي وأوراق مالية حكومية .

(٣) محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأميـن القومية (ص ٣) :

وتشمل الاراض الفضاء وعقارات الحراسة والعقارات الاخرى والعقارات تحت التنفيذ .

(٤) محفظة القروض لشركات التأميـن القومية (ص ٤) :

وتشمل القروض بضمان رهون عقارية وقروض بضمانات وشائق الحياة وتكوين الاموال وقروض بضمانات اخرى .

(٥) محفظة الودائع بالبنوك لشركات التأميـن القومية (ص ٥) :

وتشمل ودائع لشركات التأمين القومية بالبنوك المختلفة .

(٦) المحفظة الاجمالية لشركات التأميـن القومية (ص ١)

وتمثل تلك المحفظة اجمالي المـوارد (الخصوم وحقوق المساهمين) او الـاصـول او بمعنى اخر اجمالي المراكز الماليـة لشركات التأمين الوطنية والذي نرى انها

(٩) الاستثمار القومي الثابت (س ٤) :

ويمثل الاستثمار القومي حجم الاستثمارات في المشروعات المختلفة (الاستخدام الثابت) المدرجة بالخطة العامة للدولة والتي تبغى الدولة تنفيذها لتحقيق اهدافها الاقتصادية المحددة .

هذا وقد تم استخدام الحاسب الالى لاختبار النموذج الاحصائى السابق بأسلوب الاعداد المتعدد باستخدام برنامج مجموعة SAS وهو Maximum R.Squar

هذا ويفترض ان تأخذ العلاقة بين العوامـل التابعة (ص ١ ، ص ٢ ، ص ٣ ، ص ٤ ، ص ٥) والعوامـل المستقلة (س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤) ، والمحددة فى النموذج الاحصائى السابق شكل علاقة خطية حيث انه لا توجد اسباب او دراسات سابقة تدفع الى الاعتقاد بوجود علاقة مـن شكل اخر .

ونتوقع ان تأخذ معاملات العوامـل المستقلة المفترض تفسيرها للتغيرات فى محفظة الاستثمارات الكلية لشركات التأمين القومية (ص ١) علاقات موجبة للدلالة على العلاقة الطردية بين هذه المحفظة وكل من المحفظة الاجمالية (س ١) ومحفظة حقوق حملة

تمثل محفظة لها اصولها (واغلبها اصول مالية كما سبق ان اوضحنا) ولها مصادر تمويلية ثم استخدامها لتمويل تلك المحفظة والتسوية تمثلها الالتزامات المالية التى اصدرتها شركات التأمين على نفسها .

(٧) محفظة حقوق حملة الوثائق (س ٢) :

وتتمثل مكونات هذه المحفظة فى المـال الاحتياطى ، احتياطي التعويضات والمطالبات تحت التسوية ، مخصص خطر الحرب ، احتياطي اضافى للتأمين .

(٨) محفظة الاوراق المالية والاستثمارات الاخرىللسنوك التجارية القومية (س ٣) :

وتشمل هذه المحفظة الاوراق المالية الحكومية او المضمونة منها بالاضافة الى الاوراق المالية ذات الغلة الثابتة (اى السندات الغير حكومية او المضمونة منها ذات الفائدة الثابتة) والاسهم المدرجة والغير مدرجة بالبورصة والاستثمارات فى اصول ثابتة .

التأمين القومية (١) حيث نجد ان نسبة المستثمر فى اوراق مالية الى اجمالى حقوق حملة الوثائق قد بلغت ٤٣٩٪ فى سنة ١٩٨٠/١٩٨١ فى حين انها كانت ٣٨٩٤٪ سنة ١٩٧٥ مما يدفع الى توقع وجود علاقة موجبة بين محفظة الاوراق المالية ومحفظة حقوق حملة الوثائق .

واخيرا نتوقع ان تكون العلاقة طردية بين محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية وكل من محفظة الاوراق المالية للبنوك التجارية القومية (٣ س) والاستثمار القومى الثابت الاجمالى (س٤) وذلك باعتبار ان هذين المؤشرين الاخيرين من المؤشرات التى تدل على درجة النشاط الاقتصادى وخطط التنمية الاقتصادية خصوصا وان مرحلة الانفتاح الاقتصادى قد ادت الى زيادة المعروض من الاوراق المالية نتيجة لتكوين شركات مساهمة جديدة . ايضا تدل تلك العلاقة الموجبة بين محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين والاستثمار القومى الثابت على مدى مساهمة شركات التأمين فى توفير رؤوس الاموال للشركات الجديدة فى اطار احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(١) الهيئة المصرية العامة للتأمين ، الكتاب الاحصائى السنوى عن سوق التأمين فى مصر اعداد مختلفة .

الوثائق (٢ س) لهذه الشركات باعتبارها مصادر تمويل رئيسية لتلك المحفظة وايضا مع محفظة الاوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية القومية (٣ س) واجمالى الاستثمار القومى الثابت (٤ س) باعتبارهما مؤشرا للدلالة على اتجاه خطط التنمية الاقتصادية والدلالة على مدى مساهمة شركات التأمين القوميه فى تمويل الاستثمارات الجديدة وخطط الدولة الاقتصادية على مدار الفترة الزمنية للدراسة بالاضافة الى بيان مدى ارتباط التغير فى حجم محفظة الاستثمارات الكلية مع التغير فى اجمالى الاستثمار القومى الثابت .

اما بالنسبة للعلاقة بين محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية (٢ ص) والعوامل المفترض تأثيرها عليها فينتظر ان تأخذ معاملات هذه العوامل المستقلة علامات موجبة فزيادة حجم المحفظة الاجمالية لتلك الشركات (١ س) يتبعها زيادة الموارد المالية لتلك الشركات مما قد يتبعه زيادة حجم محفظة الاستثمارات . وتمثل محفظة الاوراق المالية مجال توظيف رئيسى لاستثمارات محفظة حقوق حملة الوثائق .

ويمكننا الاستدلال على ذلك اذا ما نظرنا الى توزيع العناصر الرئيسية لمكونات محفظة لاستثمارات المخففة لحقوق حملة الوثائق لشركات

هذه النسبة ٢٨٣٢٪ سنة ١٩٧٥ وتناقضت الى ١٩٥١ سنة ١٩٨١/١٩٨٠ (١) بالاضافة الى ما سبق فاننا نتوقع علاقة موجبة بين محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية ومحفظة الاوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية القومية (س ٣) ، واخيرا ينتظر ان يكون معامل المتغير " الاستثمار القومي الثابت (س ٤) " موجب للدلالة على مساهمة شركات التأمين القومية في خطط التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل الاستثمارات في العقارات اسهاما من قطاع التأمين في حل مشكلة الاسكان (٢).

وحيث ان محفظة القروض لشركات التأمين القومية (س ٣) مكونة من مكونات المحفظة الاجمالية لتلك الشركات واحداً وجه التوظيف لهذه المحفظة وزيادة حجم الاخيرة قد تؤثر بالزيادة على حجم المستثمر في القروض ، فاننا نتوقع ان تاخذ علاقه معامل المحفظة الاجماليه لشركات التأمين القومية (س ١) علاقة

(١) المرجع السابق ، اعداد مختلفة .
(٢) المرجع السابق ، سنة ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ص ١٩٤ .

اما فيما يخص بمحفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية (س ٣) وعلاقتها بالعناصر المستقلة س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤ فننتوقع ان تكون العلاقة عكسية مع المتغير " المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية (س ١) " وذلك نتيجة لقيام شركات التأمين برد بعض العقارات نتيجة لتطبيق احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ (١) وايضا نتيجة لتناقض بند الاستثمار في العقارات بالنسبة للمحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية حيث بلغت هذه النسبة ٢٣٪ سنة ١٩٧٥ وتناقضت لتصل الى ١١٥٢٪ سنة ١٩٨١/١٩٨٠ على الرغم من زيادة نسبة النمو في المحفظة الاجمالية لشركات التأمين حيث بلغت تلك النسبة ١٧٤٥٨٪ بالمقارنة بنسبة ٢٢٪ لسنة ١٩٧٥ (٢) . اما بالنسبة للعلاقة بين محفظة الاستثمارات والمتغير المستقل " محفظة حقوق حملة الوثائق (س ٢) " فننتوقع ان تكون هذه العلاقة سالبة وذلك نتيجة ما لوحظ من تناقض نسبة المستثمر في عقارات كعصر من العناصر المكونة لمحفظة الاستثمارات المخصصة لحقوق حملة الوثائق حيث بلغت

(١) الهيئة المعرية العامة للتأمين ، الكتاب الاحصائي السنوي عن سوق التأمين في مصر ١٩٧٦ ، ص ١٩١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤١ ، مختلفه .

القومية تسترشد بمؤشر محفظة الأوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية القومية في اجراء تغييرات على مكونات محفظة الاستثمارات الكلية الخاصة بها وذلك بزيادة حجم الاستثمار في الأوراق المالية وتخفيف حجم المستثمر في القروض . ومما يدعم هذا الافتراض ان نسبة محفظة القروض الى محفظة الاستثمارات الكلية لشركات التأمين القومية كانت ٤٢٦٪ في سنة ١٩٧٥ ووصلت الى ٥٪ سنة ١٩٨١/١٩٨٠ اي بتغيير طفيف في حين ان نسبة محفظة الأوراق المالية الى محفظة الاستثمارات الكلية كانت ٣٥٦٪ وزادت لتصل الى ٤١٧٪ سنة ١٩٨١/١٩٨٠ . هذا يتمشى مع توقعنا السابق بأن تأخذ العلاقة بين محفظة الأوراق المالية لشركات التأمين القومية ومحفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية القومية شكل علاقة موجبة . واخيرا نتوقع ان تكون العلاقة بين محفظة القروض لشركات التأمين القومية والاستثمار القومى الثابت (س ٤) علاقة موجبة للدلالة على قيام شركات التأمين بتمويل احتياجات الوحدات الاقتصادية المختلفة .

اما فيما يختص بالعلاقة بين محفظة الودائع بالبنوك لشركات التأمين القومية (ص ٥) والعوامل المفترض تفسيرها للتغيرات التى حدثت على تلك المحفظة س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤ فمن المتوقع

موجبة . ومن المتعارف عليه فى سوق التأمين انه يمكن لامحاب حملة الوثائق ان يقترضوا من شركات التأمين المعدرة لهذه الوثائق مبالغ فى حدود قيم استرداد تلك الوثائق التأمينية فانه يتوقع ان يأخذ معامل المتغير " حقوق حملة الوثائق (س ٢) " قيم موجبه للدلالة على قيام مثل هذه العلاقة بزيادة حجم محفظة حقوق حملة الوثائق قد يتبعه زيادة القروض المعطاة لحملة هذه الوثائق . وبالإضافة الى ما سبق فننتوقع ان تأخذ العلاقة بين محفظة القروض ومحفظة الأوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية العامة (س ٣) علاقة عكسية . فزيادة البنوك التجارية لاستثماراتها فى أوراق مالية قد تعطى مؤشرا لشركات التأمين على انخفاض الطلب على القروض . فكما هو معروف ان البنوك التجارية تعتبر القروض والسلفيات مجال التوظيف الرئيسى لمواردها ، فاذا قل الطلب على القروض لسبب او لآخر فانها توجه الاموال لمجال توظيف مؤقت (١) . وعادة ما يكون هذا المجال هو الاستثمار فى الأوراق المالية - لحين زيادة الطلب على القروض (٢) . ايضا يمكن القول بان شركات التأمين

(١) د. سيد الهوارى ، ادارة البنوك ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ١١٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع :
a-Edward W.Reed and others, Commercial: Banking, 2nd.ed. (Englewood Chiffs, New Jersey, Prentice Hall Inc., 1980), p.369.
b-Paul F. Jessup, modern bank management (st. paul, west publishing, co., 1980) p.165

طردية مع المتغير الاول وذلك للدلالة على وجود فرى استثمارية متاحة امام شركات التأمين لتوظيف مواردها فى اوراق مالية وعلاقة عكسية مع المتغير الاخير (س ٤) للدلالة على ان شركات التأمين تعمل على تمويل احتياجات خطة التنمية الاقتصادية للدولة بدلا من ايداعها لدى البنوك التجارية .

هذا ويمكن تلخيص العلاقات السابقة فى الجدول التالى :

ان بناء على النتائج المحيطة بالانتماء لشركات التأمين القومية للاهلية بصفة خاصة يتبين ان محفظة الودائع بالبنوك تملك واحة الطابع الرأسمالى لكونها من الاستثمارات التى تتميز بالسيولة العالية التى تكفها العيون على اتخاذ قراراتها المالية دون ان تأخذ العلاقة بين محفظة الودائع بالبنوك محفظة الاستثمارات فى الاعتبار ، كما ان محفظة الودائع تملك بمقابلها الاستثمارات المحفظة الودائع التى تتركز فى البنوك الرئيسية الحكومية لمحظة الاستثمارات المتمثلة فى محفظة الودائع لشركات التأمين القومية حيث نجد ان نسبة الاستثمار فى الودائع بالبنوك التى يمثلها محفظة الودائع قد بلغت ٢٤,١٦ % سنة ١٩٦٥ وارتدت هذه النسبة لتصل الى ٢٥,٩٢ % سنة ١٩٦٠/١٩٦١ - هذا بالإضافة الى ما تمثله هذه الودائع من منحى الخصم والسيولة اللازمة للمؤسسة بحفظة محفظة الودائع .

أخيرا نتوقع ان تأخذ العلاقة بين محفظة الودائع بالبنوك وكل من محفظة الودائع العمالية والاستثمارات للبنوك التجارية القومية (س ٢) والاستثمار القومى الثالث (س ٤) علاقة (١) الهيئة المعربة العامة للتأمين - الكتاب الاحصائى السنوى عن سوق التأمين فى مصر اعداد مختلفة .

المتغيرات التابعة	المحفظة الإحصائية لشركات التأمين القومية	محفظة حقوق حملة الوشائق	محفظة الأوراق المالية والاستثمارات للشركات التجارية	محفظة الاستثمار القومية
(١) محفظة الاستثمارات الكافية لشركة التأمين القومية (ص ١)	+	+	+	+
(٢) محفظة الأوراق المالية لشركات التأمين القومية (ص ٢)	+	+	+	+
(٣) محفظة الاستثمارات العقارية لشركة التأمين القومية (ص ٣)	+	+	+	+
(٤) محفظة القروض لشركات التأمين القومية (ص ٤)	+	+	+	+
(٥) محفظة الودائع المسددة لشركات التأمين القومية (ص ٥)	+	+	+	+

نتائج البحث الإحصائية :

سوف يتم استعراض النتائج الإحصائية للبحوث حسب فروض البحث وطبقا للمعادلات المكونة للنموذج الإحصائي .

أولا : النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرض الأول :

وقد تم اختبار العلاقة بين حجم محفظة الاستثمارات الكلية (ص ١) وكل من المحفظة الإجمالية لشركات التأمين القومية (ص ١) ، محفظة حقوق حملة الوشائق (ص ٢) ، ومحفظة الأوراق المالية والاستثمارات (ص ٣) والاستثمار القومي الثابت الإجمالي (ص ٤) وكانت نتيجة الاختبار كما يلخصها الجدول التالي :

جدول رقم (٥)
النتائج الإحصائية للمؤشرين مع محفظة الاستثمارات الأجنبية للشركات
التأمين القومية (١٩٨٠) والمتغيرات المستقلة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠

المتغير الرقم	العوامل المستقلة					المتغير الرقم	العوامل المتغيرة
	الاستثمار القومي والاستثمار الأجنبي	محفظة الأوراق المالية والاستثمارات التي لا تشمل الأوراق المالية	محفظة مستقلة الأوراق المالية	المحفظة الإحصائية للشركات القومية	النسبة (١)		
١٩٨١	(١٩٨٠)	(١٩٨٠)	(١٩٨٠)	(١٩٨٠)	(١٩٨٠)	١٩٨١	١٩٨١
١٩٨٠	(١٩٧٩)	(١٩٧٩)	(١٩٧٩)	(١٩٧٩)	(١٩٧٩)	١٩٨٠	١٩٨٠
١٩٧٩	(١٩٧٨)	(١٩٧٨)	(١٩٧٨)	(١٩٧٨)	(١٩٧٨)	١٩٧٩	١٩٧٩

(١) القيمة بين الأقواس بين معادلات العوامل المستقلة هي قيم في
الوقت ١٩٨٠ - ١٩٧٩ من أجل العوامل المستقلة من سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠
والقيمة بين الأقواس بين معادلات العوامل المتغيرة هي قيم في
الوقت ١٩٨٠ - ١٩٧٩ من أجل العوامل المتغيرة من سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

(٤١)

ويتضح من الجدول السابق (جدول رقم ٥) ان كل معاملات العوامل المستقلة قد اخذت بعلاقة فردية كما هو متوقع لها - باستثناء محفظة حقوق حملة الوثائق (س ٣) . ايضا اظهرت النتائج الاحصائية انه على الرغم من ارتفاع درجة معنوية النموذج بحالاته الاربعة (متغير واحد) ، (متغيرين) ، (ثلاثة متغيرات) (اربعة متغيرات) الا انه لم تظهر معنوية اي متغير الا متغير واحد وهو " المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية س ١ والذى ظهرت معنويته في نموذجان فقط وهما " افضل نموذج ذو متغير واحد " و " افضل نموذج ذو متغيرين " ولكن بدخول متغيرات جديدة الى المعادلة لم يظهر بهذا المتغيراي علاقة احصائية في ظل مستوى معنوي مقبول خصوصا عند اختبار القوة التفسيرية للعوامل الاربع المستقلة مجتمعة في النموذج ذو الاربعة متغيرات .

هذه النتائج تؤيد الفرض الاول القائل بان حجم محفظة الاستثمارات الكلية لشركات التأمين القومية لا يتأثر بأى متغير من المتغيرات المحددة الداخلية منها والقومية . وبذلك يظهر ان شركات التأمين يبدو انها ترسم خططها الاستثمارية بمعزل عن المؤشرات الداخلية والخارجية محل البحث وخصوصا فيما يتعلق بقيام شركات التأمين القومية برسم خططها الاستثمارية في ضوء الخطط الاستثمارية

للدولة . هذا وقد يرجع السبب في ذلك الى خضوع استثمارات اموال شركات التأمين لكثير من القيود التشريعية .

ثانيا : النتائج الاحصائية المتعلقة بالفرض الثاني :

لاشبات صحة الفرض الثاني والذي يتفمن عدم تأثر مكونات محفظة الاستثمارات الكلية لاي من المتغيرات الداخلية والقومية المشار اليها في النموذج . فقد تم اختيار اربعة معادلات احصائية كل معادلة من هذه المعادلات تمثل مكون من مكونات محفظة الاستثمارات الكلية .

وفيما يلي النتائج الاحصائية المتعلقة بكل مكون من هذه المكونات .

(٢) النتائج الاحصائية المتعلقة بالعلاقة بين

محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية

(ص ٢) والمتغيرات المستقلة محل البحث :

يمثل الجدول التالي (جدول رقم ٦) النتائج الاحصائية الخاصة باختبار هذه العلاقة .

جدول رقم (١١)
النتائج الاحصائية للعلاقة بين حجم محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية (ص ٢) والمتغيرات المستقلة (ص ١)

درجته مئوية النموذج	٢ ص	العوامل المستقلة				النمذجة	المتغير	المعادلة
		الاستثمار القومى الشركات الاجمالية	محفظة الاوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية القومية	محفظة مخزون حفظ المركبات	المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية			
٢١٩	٩٩٢	+++ (٤ ص)	+++ (٣ ص)	+++ (٢ ص)	+++ (١ ص)	١٥٢١٠	در متغير در متغيرين	محفظة الاوراق المالية لشركات التأمين القومية (ص ٢)
٢٢٩	١٠٠	+ ٢٢٤٥ (٢٠١٤) + ٢٠١٣ (٢٠١٨)	+ ٧٥٥٢ (١٥١٢) + ٢٠١١٦ (٢٠١٧)	+ ٢٠٢٧١ (٢٠١١)	+ ٢٤٢٣١ (٢٠٤٢٥)	٢٢٢٣١ ١٩٠٩٥	در ثلاثة متغيرات در اربع متغيرات	
٢٣٩				++ ٥٥٧١ (٢٠١٧)	+ ٢١٢٢٤ (٢٠٢٥)	٢٥٥٠٩		

(١) النتيجة بين الاوراق تحت معاملات العوامل المستقلة هي قيم ق
(ب) الرمز + يدل على المعامل مهملة عند مستوى معنوية ٩٠ %
الرمز ++ يدل على المعامل مهملة عند مستوى معنوية ٩٥ %
الرمز +++ يدل على المعامل مهملة عند مستوى معنوية ٩٩ %

والاستثمارات للبنوك التجارية القومية (س ٣) بوحدة قياس واحدة (مليون جنيه) تؤدي الى زيادة حجم محفظة الاوراق المالية بمقدار ١١٩٠٠ جنيه واخيرا تغيير حجم الاستثمار القومي الشابت (س ٤) بوحدة قياس واحدة (مليون جنيه) يؤدي الى زيادة حجم محفظة الاوراق المالية بمقدار ٢٦٣٠٠ جنيه .

هذه النتائج لا تؤيد جزئيا الفرض الثانى القائل بأن نوعية محفظة الاستثمارات متمثلة فى محفظة الاوراق المالية ، محفظة الاستثمارات العقارية ، محفظة القروض ، محفظة الودائع ، لا تتأثر بمتغيرات او اخر من المتغيرات الاقتصادية القومية او المتغيرات الداخلية التأمينية حيث ان نتائج البحث تظهر ان محفظة الاوراق المالية تفسر متغيراتها التغيرات فى العوامل المستقلة المختلفة عن مستويات معنوية مختلفة مما يظهر ان نوعية الاستثمارات فى اوراق مالية تتأثر احصائيا بالعوامل المستقلة التى تشتمل عليها دالة هذه المحفظة . ويرجح ذلك الى الاعتقاد بأن شركات التأمين قد غيرت من نمط استثماراتها بزيادة حجم استثماراتها فى اوراق مالية وخصوصا فى الشركات الخاضعة للقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٤ .

يتمتع من التحليل السابق (جدول رقم ١٦) ان كان
محفظة العوائد المستقلة قد انضمتها تلك حركية
كما هو موضح فى الجدول ، المحفظة المستقلة
المحفظة الاقتصادية القومية (س ١)
فى ا دالة عند مستوى دلالة متغيرات (١) والى
الجدول او ارجع متغيرات .

هذا الفرض المتعلق بالمتغيرات
العامة ولكن بدرجات عالية مختلفة لكل العوائد
التي تلحق فيها دالة محفظة القروض الخالية
لشركات التأمين القومية وايضا فى جميع المتغيرات
(النموذج لى المتغير الواحد ، لى المتغيرات
لثلاث متغيرات ، لى الارجح متغيرات) وهذا
بالدلالة الى ارجح الفرض التفسيرية للنموذج التى
ولدت الى ١٠٠ فى درجة معنوية قدرها ٩٩ ٪ .

ويلاحظ معادلات الحداد بجمع العوائد
المستقلة المتدريج فى النموذج لى الارجح متغيرات
لقد ان تغير حجم المحفظة الاقتصادية لشركات التأمين
القومية (س ١) بوحدة قياس واحدة (مليون جنيه)
تؤدي الى تغير محفظة الاوراق المالية لهذه الشركات
بمقدار ٢٢٢٤٠٠ جنيه وان تغير محفظة حقوق حافظة
الولايات (س ٢) بوحدة قياس واحدة (مليون جنيه)
تؤدي الى زيادة حجم محفظة الاوراق المالية بمقدار
١٧٧١٠٠ جنيه ايضا تغير محفظة الاوراق المالية

(ب) النتائج الاحصائية المتعلقة بالعلاقة بين محفظ
الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية (ص ٣)
والتغيرات المستقلة محل البحث :

يمثل الجدول التالي (جدول رقم ٧) النتائج
الاحصائية الخاصة باختبار هذه العلاقة .

البيانات الاحصائية للعلاقة بين حجم مدينة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية (ص ٣) و التغيرات المستقلة من ٢٠١٠م - ٢٠١٤م

دورية صحية البيانات	رقم البيانات	العوامل المستقلة					البيانات المتعلقة بالعلاقة
		البيانات المتعلقة بالعلاقة المستقلة (٤ ص)	محافظة البيانات المستقلة (٣ ص)	محافظة حقوق البيانات (٢ ص)	المحافظة الاجمالية الشركات التأمين (١ ص)	البيانات المتعلقة بالعلاقة المستقلة (١ ص)	
٢٠١٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	
٢٠١٣	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	
٢٠١٢	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	
٢٠١١	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	
٢٠١٠	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤	

(١) العلاقة بين المتغيرات المستقلة هي قيم في
البيانات المستقلة هي قيم في
البيانات المستقلة هي قيم في
البيانات المستقلة هي قيم في
البيانات المستقلة هي قيم في

مستويات معنوية غير مقبولة ١٨ و ٦١ لهذا بالإضافة إلى عدم معنوية أي متغير من المتغيرات الأربعة المستقلة التي تحتوى عليها دالة محفظة الاستثمارات العقارية في النموذج ذو الأربع متغيرات .

هذه النتائج السابقة تؤيد جزئياً الفرض الثانى فيما يتعلق بعدم تأثر محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية بالمتغيرات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية القومية أو المتغيرات التأمينية الداخلية .

(ج) النتائج الإحصائية المتعلقة بالعلاقة بين محفظة القروض لشركات التأمين القومية (ص ٤) والمتغيرات المستقلة محل البحث :

يمثل الجدول التالى (جدول رقم ٨) النتائج الإحصائية الخاصة باختبار هذه العلاقة (الدالة) :

ويتضح من الجدول السابق (جدول رقم ٧) أن كل معاملات العوامل المستقلة المكونة لدالة محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية قد أخذت العلاقات المتوقعة لها باستثناء المعامل الخاص بالمحفظة الإجمالية لشركات التأمين وعلى الرغم من ذلك فلم تثبت معنوية هذا المعامل عند مستوى فحة مناسب .

أيضا أظهرت النتائج الإحصائية علاقة إحصائية معنوية بين محفظة الاستثمارات العقارية لشركات التأمين القومية (ص ٣) وبين الاستثمار القومى الشابت فى النموذج ذو المتغير الواحد معامل التحديد للنموذج غير قوى نسبيا وعلى الرغم من ذلك فلم يظل المتغير ذو قيمة إحصائية (معنوية) بإدخال متغير جديد إلى النموذج . وفى أفضل نموذج وحج ذو متغيرين لم تظهر أى علاقة إحصائية بين كل من المحفظة الإجمالية لشركات التأمين القومية ومحفظة حقوق حملة الوثائق (ويلاحظ هنا عدم ظهور المتغير الخاص بالاستثمار القومى الشابت (ص ٤) كمتغير مفسر للتغيرات فى حجم محفظة الاستثمارات العقارية) على الرغم من زيادة معامل التحديد ر ٢ إلى ٨٦٥ بمستوى معنوى قدره ٩٥ ٪ .

ويلاحظ أن نتيجة ادخال متغير ومتغيران إلى النموذج ان ارتفع معامل التحديد ولكن عند

درجة معنوية النموذج	العوامل المستقلة					المتغير	العامل نموذج	العوامل التابع
	الاستثمار القروض الشركات الأعمال	محفظة الأوراق المالية والاستثمارات التجارية للبنوك القومية	محفظة حقوق حاملات الوثائق	المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية				
٢	(٤ س)	(٢ س)	(٢ س)	(١ س)	(١)			محفظة القروض لشركات التأمين القومية (س ٤)
٩٩	٩٩٢٤٨	+++ ١١١٤١- (٢٠١٢) ٢٠٠٨٣- (٢٠٠٩)	+++ ١٠٩٤- (٢٠٠٥٢٤)	+++ ٢٠٢٢٢- (٢٠٠٤٨)	١٥٧٨١-	ذو متغيرات واحد		
٩٩	٩٩٩٧٤	+ ٢٠٠٢٠- (٢٠٠١٠) ٢٠٠٢٣-	+++ ١١٤١- (٢٠١٢) ٢٠٠٨٣- (٢٠٠٩)	+++ ١٠٩٤- (٢٠٠٥٢٤)	٦١٢٤٨-	ذو ثلاث متغيرات		
٩٩	٩٩٨٨٣	٢٠٠٢٠- (٢٠٠١٠) ٢٠٠٢٣-	+++ ١١٤١- (٢٠١٢) ٢٠٠٨٣- (٢٠٠٩)	+++ ١٠٩٤- (٢٠٠٥٢٤)	٤٧٢٩٨-	ذو اربع متغيرات		
٩٩٩	٩٩٩	٢٠٠٢٠- (٢٠٠١٠) ٢٠٠٢٣-	+++ ١١٤١- (٢٠١٢) ٢٠٠٨٣- (٢٠٠٩)	+++ ١٠٩٤- (٢٠٠٥٢٤)	٥٧٢٨٤٦-	ذو اربع متغيرات		

(١) القيمة بين الاقواس تحت معاملات المتغيرات المستقلة هي قسم ق
القيمة على عدد المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية ٩٠ ٪

يتفح من الجدول السابق رقم (٨) ان كل معاملات التأمين المستقلة المكونة لدالة محفظة القروض لشركات التأمين القومية قد اخذت العلاقات المتوقعة لها باستثناء العلاقة بين محفظة القروض والاستثمار القومي الثابت (س ٤) حيث توقعنا ان تكون العلاقة طردية للدلالة على مساهمة شركات التأمين بتقديم القروض للوحدات الاقتصادية المختلفة وخصوصا نتيجة لزيادة حاجة المشروعات الجديدة للاموال .

ويلاحظ ايضا من الجدول السابق رقم (٨) ان المتغيرين " المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية (س ١) " ومحفظة الأوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية (س ٣) " ظهورا كعوامل مفسرة معنوية في ثلاث من افضل اربع نماذج على العكس من ذلك فالعنصران الاخران قد ظهرا كعوامل مفسرة معنوية في نموذجين فقط . فقد ظهر معامل المتغير " محفظة حقوق حملة الوثائق (س ٢) " معنوي وموجب في افضل نموذج ذو متغيرين بينما لم تظهر معنوية في افضل نموذج ذو اربعة متغيرات ، اما العنصر الاخير وهو معامل " الاستثمار القومي الثابت (س ٤) " فقد ظهر كعامل مفسر عند مستوى معنوية ٩٠ ٪ في افضل نموذج ذو ثلاث متغيرات ولكنه لم يثبت عند هذا الوضع عند ادخال متغير جديد للحصول على افضل نموذج ذو اربع متغيرات .

هذا المخطط يوضح الميزانية العامة للشركة
 في 31 ديسمبر 2014م الموافق 15 ربيع الثاني 1436هـ
 حيث يظهر من المخطط أن إجمالي الأصول
 يبلغ 100 مليون ريال، ويتكون من:
 - 20 مليون ريال من النقد والودائع
 - 30 مليون ريال من الاستثمارات
 - 50 مليون ريال من الإحتياطي
 كما يظهر من المخطط أن إجمالي
 الخصوم والالتزامات يبلغ 100 مليون ريال،
 ويتكون من:
 - 20 مليون ريال من الإحتياطي
 - 30 مليون ريال من الإلتزامات
 - 50 مليون ريال من الإحتياطي
 وهذا يوضح أن الشركة متوازنة
 من الناحية المالية.

(د) النتائج الاعمالية المتعلقة بالمالحة بين مخطط
 الودائع بالبنوك لشركات التأمين القطرية
 (ص 5) والمتغيرات المستقلة محل البحث :
 يمثل الجدول التالي جدول رقم 19 المخطط
 الإحصائية الخاصة باختبار دالة معقظة الودائع
 بالبنوك لشركات التأمين القومية :

البيانات الإحصائية للمؤسسة من مخطط البروز لشركات التأمين القومية (ص 5) والمتغيرات المستقلة ص 1 - 3 - 4 - 5

رقم	الوصف	المصاريف المستقلة		المتغير	البيانات الإحصائية	البيانات الإحصائية	البيانات الإحصائية
		محافظة الأزرق الشمالية والاستثمارات المالية للبنوك التجارية القطرية (ص 1)	محافظة حفر بطن البرهان القطرية (ص 3)				
1	الإحتياطي	20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000	20,000,000
2	الإلتزامات	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000	30,000,000
3	الإحتياطي	50,000,000	50,000,000	50,000,000	50,000,000	50,000,000	50,000,000
4	الإجمالي	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000	100,000,000

(1) القيمة من 100 مليون ريال تمثل إجمالي المصاريف المستقلة من المخطط
 (2) القيمة من 20 مليون ريال تمثل إجمالي المصاريف المستقلة من المخطط
 (3) القيمة من 30 مليون ريال تمثل إجمالي المصاريف المستقلة من المخطط
 (4) القيمة من 50 مليون ريال تمثل إجمالي المصاريف المستقلة من المخطط

ملخص النتائج والتوصيات

وتنطلق مما تقدم ان نتائج البحث ايدت الفرضية الاولى الخاص بعدم تأثر حجم المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين القومية بمتغير او اكثر من المتغيرات الاقتصادية القومية والمتغيرات التامينية محل البحث . ايضا ايدت نتائج البحث الاحصائية فرضية الفرض الثاني الخاص بعدم تأثر نوعية المحفظة الاجمالية لاستثمارات شركات التأمين فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات العقارية ومحفظة الودائع بالبنوك بالمتغيرات الاقتصادية القومية والمتغيرات التامينية الداخلية محل البحث وعموما عند دراسة تأثير هذه العوامل مجتمعة .

هذا ولم تولد نتائج البحث الحرجية المتعلقة بعدم تأثر حجم محفظة الاوراق المالية كمكون لمحفظة استثمارات شركات التأمين بالمتغيرات الاقتصادية القومية والمتغيرات التامينية الداخلية . بينما اظهرت النتائج وجود تأثير لبعض المتغيرات على حجم محفظة القروض وهي حجم المحفظة الاجمالية لشركات التأمين القومية وحجم محفظة الاوراق المالية والاستثمارات للبنوك القومية .

بالاضافة الى ما تقدم فانه يمكن استخلاص نتيجة هامة الا وهي ان المتغيرات الاقتصادية

تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية

هذا النتائج المتوقعة
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية
تأثير المتغيرات الاقتصادية القومية على حجم محفظة الاستثمارات الاجمالية لشركات التأمين القومية

الرأسمالى للمجتمع .

هذا ونوصى القائمين على تخطيط السياسات الاستثمارية لشركات التأمين القومية على الربط والاسترشاد بالمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات التأمينية الداخلية التى كانت محل هذه الدراسة وغيرها ليس فقط فى رسم السياسات الاستثمارية لاموال شركات التأمين ككل بالاضافة الى الاستعانة بهذه المؤشرات وغيرها عند رسم السياسات الاستثمارية للمحافظ الفرعية الاخرى المكونة لتلك المحافظ الكلية .

ايضا نوصى بالنسبة للابحاث المستقبلية ان يتبع النموذج ليشمل القيود التشريعية التى تحد من تعرف القائمين بادارة محافظ الاستثمارات لشركات التأمين القومية .

ايضا نوصى ان تمتد فترة الدراسة لتشمل فترة ما قبل سياسة الانفتاح الاقتصادى لمعرفة مدى تأثير النتائج المترتبة على تلك السياسة من تأسيس شركات جديدة وزيادة المعروف من الاوراق المالية وغيرها على نمط استثمار اموال شركات التأمين القومية .

والمستغيرات التأمينية الداخلية لم تؤثر على حجم محافظة استثمارات شركات التأمين القومية ككل ولكن اثرت هذه المتغيرات على نوعية ومكونات المحافظ والمحفظة وخصوصا محافظة الاوراق المالية كمكون رئيسى لمحفظة الاستثمارات الكلية مما يمكن القول بسلطة سياسة الاستثمارات فى اوراق مالية وغيرها من السياسات الاستثمارية الاخرى هى السياسة الاكثر استرشادا عند تخطيطها بالمؤشرات الاقتصادية القومية متمثلا فى حجم الاستثمار الثابت - كمقياس لخط سياسات الدولة الاقتصادية - واستثمارات البنوك التجارية القومية فى الاوراق المالية وبالمؤشرات التأمينية الداخلية متمثلة فى حجم الموارد المتاحة لشركات التأمين والاموال المخضعة لحقوق حملات الوثائق .

وهذه النتائج السابقة تؤدى بنا الى استخلاص نتيجة عامة مؤداها ان استثمارات شركات التأمين القومية بنوعياتها المختلفة من قروض واوراق مالية وودائع بالبنوك التجارية وعقارات لم تساهم كثيرا فى عمليات التكوين الرأسمالى للمجتمع بل فقدت اهمت فى تمويل رؤوس اموال الشركات الجديدة وغيرها من خلال نمط استثمارى معين وهو الاستثمار فى الاوراق المالية من خلال سياسة ادارة محافظ الاوراق المالية الخاصة بها ، وهذا يعنى ان شركات التأمين القومية قد ساهمت جزئيا فى عمليات التكوين

مراجع البحث

أولا : مراجع باللغة العربية :

(أ) كتب :

(١) د. حمدي زهران ، التنمية الاقتصادية ، النظرية والتحليل ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨١ .

(٢) د. سيد الهواري ، ادارة البنوك ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٣ .

(٣) د. عبدالمنعم احمد التهامي ، التمويل ، مقدم في المنشآت والاسواق المالية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٣/١٩٨٤ .

(ب) المقالات العلمية :

(١) علاج السمطوي ، دور المدخرات التأمينية في تمويل التنمية الاقتصادية مجلة شركة مصر للتأمين ، العدد ٣ ، ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢) د. طلعت اسعد عبدالحميد ، تقييم ادارة الاستثمار في البنوك العامة والخاصة في جمهورية مصر العربية ف ضوء المحددات السبئية (مدخل كمي) ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، المجلد السادس ، العدد الاول ١٩٨٢ .

(٣) على كامل ، رسم سياسة استثمارية لاموال شركة اعادة التأمين ، مجلة الحارس ، الشركة المصرية لاعادة التأمين ، العدد ٥٩ ، ديسمبر ١٩٨٣ .

(٤) د. فتحي محمد ابراهيم ، اساسيات الاستثمار في شركات التأمين ، مجلة شركة مصر للتأمين ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٠ .

(٥) الرسائل العلمية :

- سعد صادق البحيري ، سياسات الاستثمار في شركات التأمين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٠ .

(٦) نشرات ودوريات :

(١) البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

(٢) البنك المركزي المصري ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة من يناير ١٩٧٦ الى يونيو ١٩٨٠ .

(٣) الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٢ .

(3) Edward W. Reed and others, commercial Banking, 2nd.ed., Englewood cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc., 1980.

(4) Paul F. Jessup, Modern Bank management, st., paul: West publishing co., 1980.

(5) Ploa Koff M. Gr., and T.A. Durkin and others Financial institutions and Markets, 2ne ed., Boston : Houghton Mifflin co., 1981.

(ب) نشرات علمية :

Statistical Analysis System . SAS USER'S G uide 1979, ed., Rdleigh : North Carolins, USA.

(٤) المجلة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .
(٥) الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكت
السنوى عن نشاط سوق التأمين فى مصر ، القا
اعداد مختلفة .

نشرات وقوانين :

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية
بالقرار ٧٧/٧٩ .

ثانيا : مراجع اجنبية :

(أ) كتب :

(1) Charles N. Henning, W. Pigott and R.H. Scott, Financial Markets and the economy 2ne ed., New Jersey : Prentice-Hall Inc., 1978.

2) George H. Hemple and Jess B. Jawitz ; Financial Management of financial institutions. New Jersey : Prentice-Hall Inc., 1977.